الأحكام عليها نعنى المنظومة وحدها دون الشروح والحواشى التى صنعت على مر الأيام وهذه الشروح ما صنعها أصحابها إلا لقصور المنظومة متطلبات الدارسين فكانت هذه الشروح والحواشى وسائل أخرى جـ إيضاحية للمنظومة ذاتها والأصل أن المنظومة إنما صنعت لتقوم بهذه الـ الإيضاحية المبسطة المطورة.

ومن ذلك ما أشار إليه فى البيت السابق على هذا البيت إلى الـ المعنوى وهو قسمان : أحدهما : ما أشبه حرفاً موجوداً، مثل «متى» والثا ما أشبه حرفاً غير موجود، مثل «هنا» وفى هذا البيت ذكر شبهه للحرف النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل كأسماء الأفعال مثل «دراك» وأشار أيضاً إلى شبه الحرف فى الافتقار اللازم كالأسماء الموصولة.

٣٠ – وفى أب وتاليه ينـــدر وقصرها من نقصهن أشهر

وهنا قصرت طاقة النظم على أن تشير إلى أن هناك لهجات خاصة بـ القبائل تعطى هذه الأسماء أحكاماً إعرابية خاصة بها.

وقد قصرت طاقة النظم فى قول ابن مالك :

٣٠ – وفى أب وتاليه ينـــدر وقصـــرها من نقصـهن أشهر

عن التعبير على أنه فى أب وأخ وحم لغة ثالثة أشهر من لغة النقص و القصر نحو : جاءنى الأبا والأخا والحما.

(وتاليه) : هما أخ وحم، (يندر) : أى النقص. (وقصرها) أى قصر وأخ وحم (وقصرها) : أى إعرابها كفتى والنقص أى إعرابها بالحرك المقدرة على الألف فى الأحوال الثلاثة كعصا والمقصود بالنقص هو حا الواو والألف والياء والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ؛ (هذا أبه وأخه وحمها ورأيت أبه) واللغة الأخرى فى أب وتاليه أن يـ بالألف مطلقاً رفعاً وجراً ونصباً على نحو (هذا أباه وأخاه وحماها) (ورأ أباه وأخاه وحماها) (ومررت بأباه وأخاه وحماها). وأشار هنا إلى لـ